المضمر القرآني

بحث في آليات اشتغال المضمنات القرآنية وخصائصها الخطابية

د. سعيد أبناي

حاصل على شهادة الدكتوراه من كلية اللغة العربية

جامعة القاضي عياض بمراكش

المغرب

توطئة:

تنبه فلاسفة اللغة العادية من أمثال اوستن وسورل وغرايس في اشتغالهم على اللغات الطبيعية إلى أن الكلام ينقسم إلى صريح ومضمر؛ فمتكلمو هذه اللغات إما يعنون ما يقولون (الدلالة الحرفية) أو يعنون أكثر مما يقولون (المجاز وغيره)، أو يعنون عكس ما يقولون (السخرية والتعريض)، فتوصّلوا إلى أن نصيب القسم المضمر من الكلام البشري يبدو دائما أوفر في الكلام، مما يجعل حالات المباشرة في الكلام نادرة جدا في هذه اللغات كافة يومية كانت أم أدبية.

ولأن القسم المضمر من الكلام له الغلبة في كافة الممارسات اللغوية لمتكلمي اللغات الطبيعية، فإن هذه الدراسة تروم التركيز عليه بالنظر إلى أهميته وثراء تناوله. ومن أجل ذلك اختارت الدراسة تتبّع آثاره وتجلياته علاوة على خصائصه في خطاب من نوعية خاصة جدا هو الخطاب القرآني؛ ومبرّر تناول هذا القسم في القرآن الكريم هو أنه خطاب إلهي أُنْزِلَ بلغة طبيعية مُوَجَّه إلى البشر كافة، ويحكمه منطق قريب من ذاك الذي يحكم الخطابات الطبيعية، لأنه أُنزل على سُنَنِ العرب في كلامها، وإن كان تميزه يكمن في غياب بَاثٍّ غيابا ماديا مطلقا. أضف إلى ذلك أن مهمته الخطاب القرآني مهمة جسيمة تسعى إلى إحياء عقيدة التوحيد في النفس البشرية وترسيخها بين أقوام تقطعت بهم أسباب الهداية فصاروا يشركون الله تعالى غيره من الآلهة في العبادة. إنها مهمة لا يقوم بها إلا المصطفون من البشر وهم الأنبياء والمرسلون، الذين تطلّب منهم ذلك كفاحا مريرا وتضحيات جسام. إذ القضية التي يدافعون من أجلها أكبر من وجود الإنسان ذاته، بل أكبر من كل ما في الوجود، فكان لزاما أن يكون هذا الخطاب الموجه إلى خصوم الدعوة خطابا من نوعية خاصة وبخصائص متفردة.

1. المضمر في الاصطلاح التداولي؟

شهدت الساحة الثقافية في الغرب بدءا من منتصف القرن الماضي تمفصلين تاريخيين حاسمين أحدهما بسبب من الآخر، لكن كليهما أسهم بنصيبه في تغيير تقاليد الاشتغال بالظاهرة الإنسانية في عمومها، وبالظاهرة اللغوية بخاصة. أول التمفصلين هو انتشار الاعتقاد بقصور المنطق الصوري في معالجة الظواهر الإنسانية، فقامت لذلك تيارات لا صورية تبتغي دراسة الظاهرة الإنسانية متحرّرة من أسر القواعد الصارمة والمسلمات القبلية للمنطق الصوري. أما التمفصل الثاني فكان مجاله الدراسات اللغوية حين نشأت تيارات وظيفية إلى جانب التيارات الشكلية، فأوقدت جذوة التنافس بينهما، وكان من أبرز هذه التيارات التيار التداولي الذي فرض نفسه علما جديدا للتواصل يدرس الظاهرة اللغوية في الاستعمال[1] . إنه علم يتجاوز العلم اللغوي المحض، إلى العناية بالجوانب الحافة بالخطاب، والاهتمام وجوانبه التواصلية ومقوماته الحجاجية.

يدخل الاهتمام بمفهوم المضمر في الحقل التداولي ضمن إشكالية التقسيم الثنائي للكلام، ومفادها أن أغلب "الملفوظات زيادة على محتواها الصريح محتوى أو محتويات ضمنية ترتبط بالسياق"[2]، وأن هذه المحتويات "لا تُشكِّل (...) الموضوع الحقيقي للتلفظ،

ولكنها تظهر من خلال المحتويات الصريحة"[3]، ويتغلب في هذه الملفوظات المحتوى الضمني على المحتوى الصريح عند اعتبار السياق، لأنها " تبدو قاصرة إذا ما فُهِمت في معناها الحرفي"[4] ؛ فعند قولنا " الجوّ حارّ في الغرفة"، فإننا لا نقصد تبليغ هذه المعلومة إلى المخاطب فحسب، بل نقصد أشياء أخرى لا يتضمنها القول في حرفيته، ولكنها متضمنة في جوانبه السياقية مثل أننا نحتاج فتح نوافذ الغرفة لترطيب الجوّ داخلها، أو أننا ندعو المتلقي إلى خلع معطفه حتى لا يشعر بالحرّ.

إن كل خطاب طبيعي يتوفّر على معان صريحة تُفْهَم من الألفاظ التي تؤلِّف هذا الخطاب بالإضافة إلى طرق تركيبها، كما يتوفر على معان ضمنيّة مضمرة هي المقصودة في الغالب من عملية التلفظ، وهي الأكثر إلحاحا.

وكان بول غرايس من أوائل من فطن للتقابل القائم بين الأقوال الصريحة والأقوال المضمرة. واشتهر تصنيفه للمعاني، القائم على التقابل نفسه: معان صريحة/معان مضمرة، وقد فصّل في الصنف الأخير أيّما تفصيل[5]، مسترشدا بإشكالية مركزية هي "كون الحوار الحي يجعل المتفاعلين يَقْبَلون ويتّبعون بعض القواعد الاستلزامية الضرورية للقيام بوظيفة التواصل"[6]. تندرج هذه القواعد تحت مسمى مبدأ التعاون، وهي: قاعدة الكم، وقاعدة الكيف، وقاعدة الملاءمة ثم قاعدة الجهة.

تعتبر دراسة القسم المضْمَر من الكلام مبحثا أساسا من مباحث التداولية، لأنّه يُعنى بالجوانب الضمنية والخفية من الخطاب. تتجسد أهمية دراسة هذه الجوانب في كون المتكلم يلجأ إلى الإضمار بوصفه "خاصية جوهرية في اللغة الإنسانية العادية منها والاصطناعية"[7]؛ فالناس لا يتواصلون "بعقد الأقوال وحلّها(...) ولكنهم يتواصلون بأقوال تحمل التباسا دلاليا وتعددية مرجعية، يمكن أن تكون مجالا لعدد كبير من التأويلات"[8]، كما أن اللغة ليست دائما أداة للتعبير عن حقيقة النوايا والمقاصد والأغراض فحسب، بل إنها بالعكس، كثيرا ما تستعمل أداة لإخفائها[9]،لسبب من الأسباب. إن متكلمي اللغات الطبيعية يلجأون في غالبية حالاتهم التواصلية إلى المواربة[10]، وهي تعني التعبير عن المقاصد بصيغ لا حرفية، تحتاج من المخاطب استحضار المعطيات اللسانية والسياقية لحلّ التشفير الذي اعْتُمِدَ في عقد الأقوال. ولا يعمد هؤلاء المتكلمون إلى المباشَرة إلا في حالات نادرة لأنها تجعل عملية التواصل نشاطا ممتنعا، إذ يصبح من اللازم التصريح بكل شيء، وحينها سيتحول أبسط خطاب إلى "لولب لا نهاية له"[11].

يفْتَرِضُ اللجوء إلى المضمر اشتراك المتَخَاطِبِين في جملة معطيات ومعارف معترف بها ومتفق عليها؛ لا يترك المتكلم مقاصده عرضة للضياع، بل يحرص على نجاح التواصل بالتأشير على هذه المقاصد لفظيا أو سياقيا بالقدر الذي يستطيع المخاطب الاهتداء إليها. تتجلى هذه المؤشرات في مختلف الإمكانيات التي يوفرها القول " بدلالة كلماته وطريقة تركيبها وأبعادها وإيحاءاتها وما تحركه من رغبات ونوازع وتوقعات متفاعلة مع الإمكانات التي تُكَوّنُها وتستخدمها العناصر الحاضرة أو المبنية في المحيط المعرفي للمؤوِّل"[12]. وبناء على ذلك يمكن القول إنه بالقدر الذي "يعمد المتكلم إلى الإضمار يأتي المستمع من الجهد في الفهم"[13] مستخدما كفاءاته اللسانية والمنطقية والموسوعية والعقدية. فالمضمر– كما تشير إلى ذلك كيربرات أوريكيوني– مبني على نوع من المفارقة، إذ يتطلب استخراج المحتويات المضمرة "أن يتكبد الشخص الذي يفك الترميز فائضا من العمل التأويلي يساوي العمل الإنتاجي الذي يتطلبه ترميز مثل هذا المحتوى" [14].

التصنيف التداولي للمضمر:

يُصَنَّفُ المضمر في الدرس التداولي إلى ثلاثة أصناف أساسية: المقتضى والمضَمَّنَات والاستلزام، ويعتبر هذا الأخير عملية منطقية تعتمد الاستدلال الصوري، بينما تتدخل في تحديد الاقتضاء والمضَمَّنَات الشروط اللسانية والسياقية للخطاب."ونظرا لطابعها المنطقي، لا تُنَاقَشُ الاستلزامات في التداولية المعاصرة بالقدر الذي يناقش به الافتراض المسبق[15] . ولأن الاقتضاء هو موضوع آخر لا يعنينا في هذا البحث، فسنجعل وكدنا تدقيق النظر في المضمنات وطرق توظيفها في الخطاب القرآني علاوة على اهم خصائصها ووظائفها الخطابية.

2-1 المقتضى (Présupposé):

تُعرَّف المقتضيات من وجهة نظر تداولية، بوصفها كل " المعلومات التي، وإن لم تكن مصرَّحا بها بشكل مفتوح (وبدون أن تكون مبدئيا موضوع الرسالة المقصود إيصالها)، ولكنها تنتج بشكل آلي عن صياغة الملفوظ الذي تكون مدونة فيه بشكل ضروري بغض النظر عن الإطار التلفظي الذي أنتج هذا الملفوظ"[16]. يتضمن قول الله تعالى: **(وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ)(البقرة231)** مقتضي" أن زواج المؤمنين المتَوَجَّه إليهم بالخطاب في الآية متحقق في الواقع " لكي يصح الحديث عقلا وشرعا عن الطلاق..

اقترحت أوريكيوني وديكرو مجموعة من الشروط التي يمكن من خلالها تمييز المقتضى عن المضمنات، أولها كونه منحصرا في الملفوظ شديد الارتباط به، حيث يصبح إدراك معنى الملفوظ دون إدراك مقتضياته مستحيلا، وثانيهما استقلاله المبدئي عن السياق (context-free)[17]، ويبدو أن هذا المعيار الأخير ليس موضع اتفاق بين ديكرو وأوريكيوني[18]، ثم إن ديكرو، نفسه، أعاد وضع المعايير مجتمعة تحت الاختبار، ليخلص إلا أن معيار الاعتماد على المكون اللساني في البحث عن مقتضيات القول هو المعيار الأكثر صلابة، بحيث تنضبط له جميع هذه المقتضيات.

3-1المُضَمَّنَات: (Sous-entendus)

يَرِدُ هذا المصطلح بصيغة الجمع في سائر الكتب التداولية التي تتناوله، ولعلّ ذلك راجع إلى أن اللغة المتَرْجَم عنها تستعمله، هي الأخرى، في الغالب بصيغة الجمع؛ (Sous-entendus/ implictaures).

يمكن تعريف هذا الصنف من المضمر بأنه يشمل "كل المعلومات التي يمكن لخطاب معين أن يحملها، لكن تفعيلها يبقى رهينا ببعض خصائص سياق التلفظ"[19]. وإذا كانت المقتضيات كامنة في المكون اللساني للملفوظ، وكان السياق لا يتدخل إلا في حالات قليلة لرفع اللبس بشأن بعض التأويلات، فإن المضَمَّنَات تستحضر بشكل قوي السياق الذي يدخل في علاقة تفاعلية مع الملفوظ من أجل توليد هذه المعاني المضمرة[20]. يتطلب التوصل إليها اتباع خطّة خطابية[21] تتخذ من الملفوظ سندا، ثم تقوم بربطه بسياقه وفق قوانين منطقية وخطابية تقود إلى نتائج احتمالية لا برهانية. فقول القائل لمخاطبه:(**إنها الساعة الواحدة ليلا**) يُبلّغ معاني أخرى غير معناه القضوي الصريح؛ فهو قد يعني أن وقت المغادرة قد حان، أو أن جميع محلات البقالة مغلقة لأن الوقت متأخر، وغير ذلك من المعاني التي لا يخلقها المكون اللساني لهذا الملفوظ منعزلا، بل يخلقه السياق القائم بين المتخاطبَين. وارتباطا بالخطاب القرآني ولفضل توضيح، سنأخذ مثالا من جواب إبليس عن سؤال الله تعالى في قصة السجود لنبحث من خلاله عن المضَمَّنَات الثاوية وراءه: **(قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ. قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ)(الأعراف12)، فالملفوظ الصادر عن إبليس لا يُفْهَم على أنّه اعتراف من إبليس بالامتناع عن السجود، وأنه إنكار لصدور الأمر له، واستبعاد له إلا بشرط استنفار المعطيات المتوفرة بكون السجود لآدم هو موضوع الحديث، وكون العُرْفِ جاريا على أنه لا يكون إلا من المفضول للفاضل، وقد تساءل الزمخشري التساؤل نفسه في تفسير هذه الآية قائلا:" فإن قلت كيف يكون " أنا خير منه" جوابا لما منعك؟، وإنما الجواب أن يقول منعني كذا، قلتُ : قد استأنف قصة أخبر فيها عن نفسه وبالفضل على آدم وبعلة فضله عليه وهو: أن أصله من نار وأصل آدم من طين، فعلم منه الجواب وزيادة عليه، وهي إنكار للأمر واستبعاد أن يكون مثله مأمورا بالسجود لمثله، كأنه يقول: من كان على هذه الصفة كان مستبعدا أن يُؤْمَرَ بما أُمِرَ به"**[22] .

ننطلق من محاورة إبليس لآدم عليه السلام لنصل إلى أن المضَمَّنَات في عمومها تتسم بمجموعة خصائص نوردها كالآتي[23]:

- أن وجودها مرتبط بسياق خاص خلافا للمقتضيات التي ترتبط بالمادة اللسانية للملفوظ في استقلال شبه تام عن السياق؛ وهي بذلك تستند إلى الملفوظ وظروف تلفظه.
- أن استخراجها يتم بواسطة حساب استدلالي يجريه المخاطَب، يعقد من خلاله الوشائج بين المكون اللساني والمكون التداولي، مستثمرا فيه القوانين الخطابية والمنطقية.
- أن المتكلم (في الخطاب البشري العادي) يمكنه على الدوام رفض تحمله المسؤولية عنها، وذلك بالتواري وراء المعنى الحرفي للملفوظ، لأن التعارض حاصل بين هذا المعنى الحرفي والمعنى المضمر.

تطرح هذه الخصيصة الثالثة للمُضَمَّنَات إشكالات جادة في تعاملنا مع الخطاب القرآني، فإذا كان الطابع الاحتمالي لما يتم التوصل إليه من مُضَمَّنَات يتيح للمتكلم إمكانية التملص من مسؤوليته عنها، حيث يمكنه على الدوام إخلاء مسؤوليته عنها، مُلقيا إياها على المخاطَب في حسابه الخاطئ في تحصيلها، فيظهر هذا الأخير عاجزا عن إثباتها بشكل قطعي. فإننا نجد أنفسنا مجبرين على أن نُقِرَّ–حدْسا – أن المضَمَّنَات في الملفوظات القرآنية تختلف عن مثيلاتها في الأقوال البشرية في هذا الجانب، وخصوصا المضَمَّنَات الصادرة عن الذات الإلهية أو عن ذوات لا يتصور منها الإقدام على إنكار أقوال صدرت عنها، ولا التملص من النتائج التي تفضي إليها هذه الأقوال، وهؤلاء هم الملائكة والأنبياء والرسل. أما الذوات الأخرى المبتلاة بالخير والشر ممن استوعب الخطاب القرآني أقوالهم(أقوام الرسل– إبليس...) فالرأي عندنا ألا مانع من تقاطع المضَمَّنَات المتضمنة في خطابها المحكي في القرآن الكريم مع المضَمَّنَات العادية.

2. تصنيف المضَمَّنَات:

وقفنا على مجموعة من التصنيفات التي أسندت إلى صنف المضمنات؛ فهناك تصنيفات لسانية غربية، وأخرى عربية تراثية وثالثة عربية معاصرة أفادت من التراث الأصولي ومن التصنيف اللساني الغربي، وقد جاءت هذه التصنيفات كالآتي:

التصنيفات في اللسانيات الغربية:

❖ تصنيف غرايس:

يُدْخِل بول غرايس المضَمَّنَات، ضمن المعاني الضمنية وبالضبط ضمن المعاني غير العُرفية(NON–CONVENTIONNELLES) التي تقابل المعاني العُرفية(COVENTIONNELLES) المشتملة على المقتضى والاستلزام، ويقسم المضمنات إلى :

- مُضَمَّنَات تحادثية معممة[24]: وذلك عندما لا نحتاج معرفةً بالسياق لحساب تبليغ معاني مُضَمّنة يوصلها الكلام دون أن يقولها. فكلمة "بعض" تُبلّغ في كل السياقات معنى ضمنيا هو "ليس كل شيء"، ومنه قوله تعالى:(**فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ**) (غافر77)، حيث يقترح الله تعالى أن يُرِيَ رسوله صلى الله عليه وسلم بعض ما يعد المشركين من العذاب (وليس كل شيء) في حياته، أو أن يتوفاه قبل حلول ذلك العذاب بهم.
- مُضَمَّنَات تحادثية مخصصة[25]: وذلك عندما تصبح المعاني الضمنية رهينة بسياقات خاصة ومحددة، تفترض استدلالات معينة. ففي قصة موسى والخضر عليهما السلام، لا يُفْهَمُ جوابُ الخَضِر عليه السلام على مسألة موسى عليه السلام في مرافقته :(قَالَ لَهُ مُوسَىٰ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا)(الكهف 66–67) على أنه تحفظ على المرافقة من المحتوى الحرفي" إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا" لأنه لا يعدو أن يكون إثباتا، والإثبات لا يشكل رفضا أو تحفظا على شيء،

إلا إذا تمّ إجراء حساب تأويلي يستحضر سياقا خاصا هو كون المرافقة تحتاج صبرا، والخضر يشك(أو يختبر) في إمكانية تحلي موسى عليه السلام بقدر كاف منه، لذلك تحفظ ابتداء على مرافقته له، حتى يتسنى له التأكد من الأمر. من هنا نتبين بأن هذا النوع من المضَمَّنَات يخضع بقوة للسياق[26].

- المضَمَّنَات التحادثية المتدرجة(SCALAR IMPLICTURES):يضيف جورج يول[27] هذا الصنف الخاص من المضَمَّنَات إلى الأصناف التي يقترحها غرايس. ويقصد بها المعلومات التي يتم خلقها "عن طريق اختيار كلمة تعبر عن قيمة واحدة من بين تدَرُّجٍ للقيم. يتضح هذا الأمر جليًّا في مصطلحات تستخدم للتعبير عن الكم مثل: كلّ- معظم- كثير- بعض قليل، أو: دائما –أحيانا- غالبا.

الكلمة	الْمُضَمَّن الناتج
كل	ليس بعض
كثيرا	ليس قليلا
بعض	ليس كل
قليلا	ليس كثيرا
دائما	ليس أحيانا ولا غالبا
غالبا	ليس دائما ولا أحيانا
أحيانا	ليس دائما ولا غالبا

أ- تصنيف أوريكيوني:

أفادت كاترين كيربرات أوريكيوني[28] كثيرا مما توصل إليه غرايس، مُعَدِّلةً إيّاه تعديلا ينسجم وتصورها للمضمر، فصنفت المضَمَّنَات على قاعدة محاور تفاضلية من مثل:

- نمط ترسيخ المضمن: لمعرفة ما إن كان مباشرا أم غير مباشر، وفي الحالة الأولى إن كان نبريا أو معجميا أو نحويا.
- تكوّن المضمن(Genèse du sous-entendu): والذي يستوجب استخراجه توظيف المتلقي علاوة على الكفاءة اللسانية، كفاءته الموسوعية والمنطقية والبلاغية التداولية.
- طبيعة المحتوى المضمن: لمعرفة ما إذا كان الْمُضَمَّن دلاليا أم تداوليا تواصليا، حيث يتألف هذا النوع الأخير من المعلومات التي يزودنا بها القول عن شروط النجاح غير الضرورية لكن المرجحة أو الممكنة لتحقيق فعل الكلام.

2-2 التصنيفات العربية:

أ- التصنيفات الأصولية القديمة:

يناقش الأصوليون المضمنات تحت مسمى " المفهوم "، وهم يقومون بتصنيف هذا المفهوم إلى نوعين أساسين:

- مفهوم الموافقة: حين يكون المعنى الْمُضَمَّن في الملفوظ(النص القرآني أو الحديثي) دالا على حكم موافق للحكم المتضمن في المعنى المنطوق فيه.
- مفهوم المخالفة: حين يكون الحكم في المعنى الْمُضَمَّن في الملفوظ مخالفا للحكم في المعنى المنطوق لهذا الملفوظ، ويعني ذلك نفي الحكم الثابت للمنطوق عن المضمن، "لانتفاء قيد من قيود المنطوق"[29].

ب-التصنيفات العربية المعاصرة:

حاول مجموعة من الدارسين العرب المعاصرين، خصوصا أولئك المشتغلين في حقل التداولية والحجاج، خلق تصنيفات توليفية للمُضَمَّنَات تفيد من الموروث العربي ومن المنجز الغربي في الآن نفسه. من أبرز هؤلاء الدارسين عبد الله صولة في دراسته التطبيقية " الحجاج في القرآن"، حيث تشرّب الدارس المنجز اللساني الغربي في مجال المضمر، وتتبع جذور دراسته في الموروث العربي الأصولي، ليخلص إلى تصوره القائم على الحفاظ على الاصطلاحات التراثية، وعلى تعديل التصورات الغربية عبر إغنائها بما هو أصيل في الدرس الأصولي.

يجعل عبد الله صولة المضَمَّنَات (يسميها مفهوما تَأَسِّيًا بعلماء الأصول) حدث لغة[30] خلافا لما ذهب إليه ديكرو الذي يعتبره حدث قول وبلاغة، لأنه من شأن الاعتبار الثاني إضعاف طاقة الْمُضَمَّن الحجاجية، لأن ارتباطه بالقول والبلاغة يجعله غير ملزم ولا آسر مثل المقتضى، بينما اعتباره حدث لغة يُقَوّي هذه الأخيرة ويزيد من فاعليتها[31].

ويرى عبد الله صولة تقسيم هذا المفهوم في القرآن الكريم (متن الدراسة لديه) إلى قسمين مهمين:

- **الْمُضَمَّن الدلالي:**

ويتضمن نظريات[32] يتولى القرآن الكريم هدمها، أو نظريات يقوم ببنائها أو بالتذكير بها، فالملفوظ القرآني في بعده الضمني يكون في كثير من السياقات مجالا لتعدد للأصوات؛ صوت القرآن الكريم منطوقا وصوت الخصوم مفهوما؛ من النظريات التي يحاول القرآن هدمها في كثير من آياته تلك القائمة على إنكار البعث، في قوله تعالى مثلا: (ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ) (المؤمنون16)؛ حيث تدل الآية منطوقا على حتمية البعث، بينما تحوي ضمنيا ردًّا، على منكري هذه الحقيقة من الخصوم. يدل ذلك على أن أمر هدم هذه النظرية في الآية قد تولاه الْمُضَمَّن فيها. وبقدر ما يهدم القرآن الكريم من نظريات، يؤسس لأخرى؛ من أمثلة التأسيس الذي يتولاه القرآن الكريم ذلك القائم على وحدة الدين ونبذ التفرقة فيه في قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ) (الأنعام 159)، فالآية تصرح منطوقا بتبرئة ساحة الرسول صلى الله عليه وسلم ممن فرّق الدين شيعا وطوائف، لكنها تُضَمِّنُ في الآن ذاته أن الدّين عند الله واحد لا تفرُّق فيه ولا تجزيء.

- الْمُضَمَّن اللاقولي:

الْمُضَمَّن القولي كما عرفه عبد الله صولة" هو القيمة القولية المشتقة من الكلام المفهومة من عُرْضِه، وبعبارة القدماء [هو] (...) حصيلة التعريض الدلالية"[33]. إنه القيمة المشتقة من الْمُضَمَّن الدلالي الذي يظهر أولاً لِيَلِيهِ الْمُضَمَّن اللاقولي، فالثاني لا يظهر إلا بسبب من الثاني، والأول- بدوره- لا يأتي إلا بسبب من المنطوق على الشاكلة التالية :

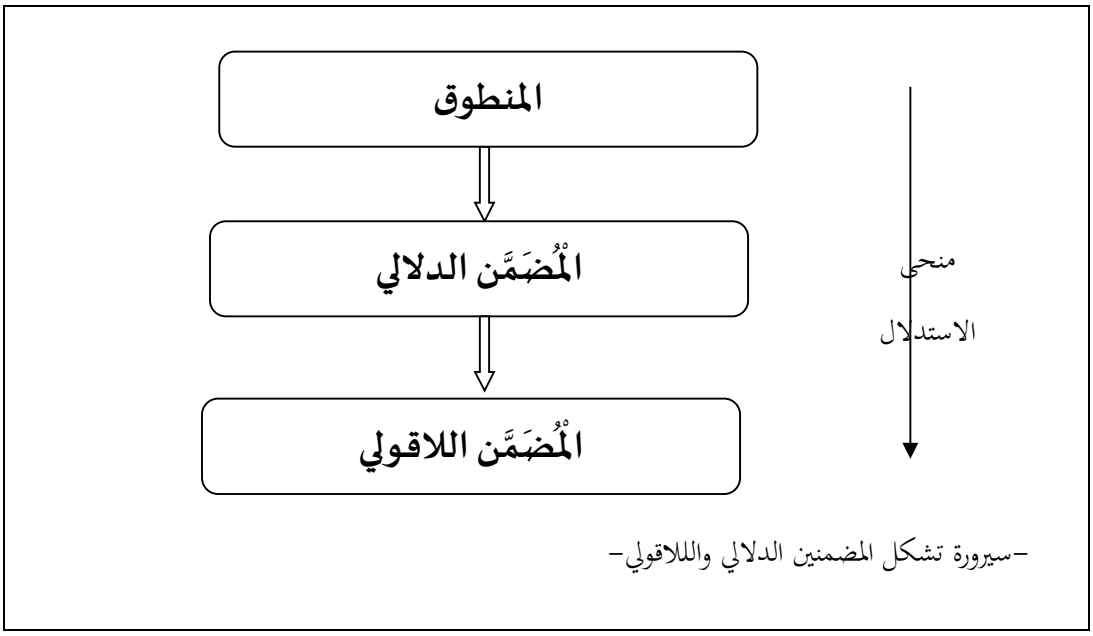

-سيرورة تشكل المضمنين الدلالي واللاقولي-

تكتنز الآية الأولى (ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ) (المؤمنون16) ثلاث دلالات متراكبة بعضها على بعض؛ فهي تدلّ في مستوى المنطوق على أن البعث حقيقة لا مراء فيها، وتقوم في مستواها التضميني الدلالي الأول على دحض اعتقاد منكري البعث، وتدل في مستواها التضميني اللاقولي على الدعوة إلى الإيمان بالبعث بما هو نتيجة حتمية لمسار الحياة؛ يمكن بيان ذلك على الشاكلة التالية:

- المنطوق: البعث حقيقة لا مراء فيها
- الْمُضَمَّن الدلالي: أنتم مخطئون في إنكاركم البعث
- الْمُضَمَّن اللاقولي: هذا مدعاة للإيمان بالبعث.

ج-تصنيف توليفي:

بعد الاطلاع على كامل هذه التصنيفات السابقة، التي وإن كانت تسمح بتعرف المضَمَّنَات في إطارها النظري العام إلا أنها – حسب رأينا – تبقى غير واضحة المعالم في مستواها التطبيقي، لأن التنوع الشديد الذي يسم هذا المجال من المضمر يبقى عائقا أمام التصنيف الدقيق الذي يتوخاه كل دارس منشغل بالتطبيق، أو على الأقل أمام تصنيف يحكمه نسق معين، يستطيع استيعاب هذا التنوع الخطير للمُضَمَّنَات. ونحن نعي تماما أن هذه العوائق كلّها نابعة من كون ظاهرة المضمر في أصلها مجال يسِمه الإبهام والعتمة.

ستحوجنا كل الاعتبارات المذكورة إلى اقتراح تصنيف خاص بنا يفيد من بعض التصنيفات السابقة، وينسجم وخصوصية الخطاب القرآني، لأننا نعتقد أن المضَمَّنَات تتلوّن حسب نوعية الخطابات التي توظفها؛ وبعبارة أخرى فإن لكل خطاب طريقته الخاصة في بناء مُضَمَّنَاته. لذلك نقترح إجراء تصنيف ثلاثي للمُضَمَّنَات القرآنية، مفيدين من عبد الله صولة في الصنف الأول في تناوله للمفهوم في الخطاب القرآني، ومن كيربرات أوريكيوني في الصنف الثاني في حديثها عن مُضَمَّنَات المجاز، ومن غرايس في الصنف الثالث لدى تناوله لظاهرة الاستلزام الحواري.

إن التصنيف الذي نقترحه نابع من طبيعة الكلام البشري الذي يجعله عملة ذات وجهين؛ وجه صريح حامل للدلالات المقصودة بالأصالة، ووجه ضمني مقصود عن طريق التبع واللزوم، وهو الحامل للمعاني الرديفة. تختلف الملفوظات من حيث درجة الأهمية التي يكتسيها الجانب الضمني مقارنة بالجانب الصريح، فتارة يتفوق الجانب الصريح على الضمني (وهي حالات قليلة في اللغات الطبيعية)، وتارة يتفوق الجانب الضمني على الصريح، وتارة ثالثة يتساويان، ويمكن إبراز ذلك من خلال الجدول:

حالات العلاقة بين الضمني والصريح	نتيجة العلاقة بين الضمني والصريح	نوع المضَمَّنَات	المثال
تفوق الصريح على الضمني	مُضَمَّنَات منعدمة أو شديدة الخفاء.	غير موجودة أصلا	. قوله تعالى: (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا)(البقرة275)
تفوق الضمني على الصريح	المعنى الصريح غير مقبول، والمقصود هو المعنى الضمني.	ـ الاستعارة ـ المجاز المرسل	ـ قوله تعالى:(بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ)(الأنبياء 18). ـ قوله تعالى:(هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ آيَاتِهِ وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ السَّمَاءِ رِزْقًا)(غافر13)
	المعنى الصريح غير كاف وهو معنى ثانوي، والمقصود بالذات هو المعنى الضمني.	ـ الكناية	ـ قوله تعالى:(مَّا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ. كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ)(المائدة75)
	المعنى الصريح غير ملائم بالنظر إلى السياق.	ـ الأساليب الإنشائية	–قوله تعالى:(رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا)(الكهف10)
تساوي الصريح والضمني	المعنى الصريح مقصود لذاته، والمعنى الضمني مقصود هوالآخر.	ـ المضَمَّنَات الدلالية	–قوله تعالى:(إِنَّ السَّاعَةَ لَآتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا)(غافر59)

سنقتصر في الفقرة الموالية على دراسة المضمنات التي تنشأ عن المجاز وبالتحديد تلك التي تنشأ عن تعابير قرآنية من صنف الاستعارة، وسنرجئ البحث في آليات اشتغال المضمنات الأخرى التي سبق إيرادها في التصنيف أعلاه إلى بحوث قادمة بمشيئة الله.

- **المضمنات المجازية:**

إذا كانت المضَمَّنَات الدلالية تقوم على المقابلة بين معنيين مقصودين كليهما، بينهما اختلاف في طرق تشكلهما؛ فالمعنى الحرفي مقصود بشكل صريح، بينما المعنى الضمني مقصود بشكل خفي، فإن هناك نوعا آخر من المضَمَّنَات لا ينشأ إلا عندما يفقد المعنى الحرفي فعاليته، حين يصبح غير صالح، أو غير كاف لتبليغ مقصود المتَلَفِّظ بالنظر للشروط السياقية لهذا الملفوظ.

سَنُسَلِّمُ منطقيا أن استخدام المجاز والكناية مؤدّيان إلى ظهور نوع خاص من المضَمَّنَات[34]، لأنه يعتمد على خرق دلالي على مستوى المعنى الحرفي للملفوظ، حيث نجده إما غير مقبول في حرفيته بالمرة(حالة مُضَمَّنَات الاستعارة والمجاز المرسل) أو أنه مقبول في حرفيته، لكنه يبقى قاصرا عن الاستجابة للشروط السياقية والتواصلية للملفوظ(حالة مُضَمَّنَات الكناية).

سنتطرق بخصوص هذا النوع الخاص من المضَمَّنَات إلى مُضَمَّنَات الاستعارة، محاولين البحث عن كيفية اشتغالها في ثنايا الخطاب القرآني من خلال تحليلنا لآية قرآنية هي قوله تعالى: (**وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا**)(نوح18).

إن المسوغ الذي اتخذناه في إدراج التعابير الاستعارية ضمن المضَمَّنَات هو كون جوهرها وخصيصتها الأساس يكمنان في "الخرق الدلالي والمنطقي في المقام الأول"[35]، فهي تُصَنَّفُ على أنّها قول مجازي[36]مبني على تنافر دلالي ينشأ نتيجة عدم التطابق بين مراد المتكلم ومنطوق القول؛ أي بين المعنى الحرفي للملفوظ والمعنى المضمر (المجازي) المقصود من المتكلم. يضع هذا الأخير أفكارا (أشياء) داخل كلمات (أوعية) ويرسلها عبر مجرى إلى مستمع يُخْرِج تلك الأفكار/ الأشياء من أوعيتها(الكلمات).[37]

توجد ثلاث اتجاهات لمراد المتكلم عندما ينتج قولا[38]، فهو إما أن يرغب في قول شيء مغاير لمعنى الجملة التي تفوّه بها، كما هو الحال بالنسبة إلى الاستعارة، أو قد يقول عكس ما تنطوي عليه الجملة من معنى، على غرار التهكم، أو قد يرغب في إفادة معنى الجملة مضافا إليه معنى آخر كما هو الحال في المضَمَّنَات التحادثية، وأفعال الكلام غير المباشرة.

تتوافق الاستعارة القرآنية مع ما هو متعارف عليه بشأن المضَمَّنَات، فهي لا تقدم المعنى جاهزا للمتكلم، بل تقدمه بطريقة ضمنية خفية، تجعل من المتلقي طرفا في إنتاج قسم من هذا المعنى هو "القسم الضمني بالانطلاق من القسم المصرَّح به فيها"[39]. تقول الآية (**وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا**)(نوح18) شيئا وتقصِد إلى قول أشياء أخرى؛ تقول إن "الله أنبت الناس(قوم نوح) من الأرض" وتقصد إنّ الناس(القوم) مُحدثون كما النبات مُحدث، لتُضَمِّنَ ضعف الخلائق أمام الخالق، واعتبارا لموضع الاستدلال الذي وردت فيه الآية فالآية تبلغ أكثر من ذلك؛ تُبَلِّغ ضمنيا أن حدوث الناس(القوم) مدعاة لتسليمهم بعظمة المحْدِث وقدرته، ثم الإيمان به وتقواه وطاعة رسوله، خصوصا وأن لفظ الجلالة "الله" يُقَدَّمُ في صدر الآية بوصفه بؤرة الكلام، والفاعل لكل شيء وما دونه من الخلائق مفاعيل متقبلة للفعل، منصاعة له(والله أنبتكم- يعيدكم- يخرجكم).

يكتشف المتلقي في هذه الاستعارة بداية ذلك التنافر الدلالي الحاصل بين القول والمقصود بالقول. يشكل هذا التنافر" في الواقع طُعْمًا للوقوع في الفخ"[40] من أجل الاستمرار في استدلالات طبيعية عبر استراتيجية تسمح له بإدراك أن الملفوظ القرآني في الآية: (**وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا**) (نوح18) يحتاج بالضرورة إلى تأويل استعاري. يجد المتلقي نفسه مضطرا إلى "تنشيط مجموعة من الاستراتيجيات والمبادئ التأويلية التي تسمح له بتحديد السمات المشتركة"[41] بين "إنشاء الإنسان" و"إنشاء النبات". وهو في بحثه هذا عن هذه السمات لا يقتصر على كفاءته اللغوية، التي تبدو قاصرة في هذا الموضع، بل يستنفر كفاءاته المنطقية والموسوعية والتداولية المبنية على خبرته الذاتية وتجربته في الحياة. يتمكن إثر ذلك من إعادة الكلام إلى "حظيرة اللغة"[42]، بما يتقرر بموجبه في الذهن أن الإنسان حادث حدوث النبات، تمَّ إيجاده بعد أن لم يكن له وجود، فيصبح المعنى مقبولا، ويقوم في ذهنه دليلا على قدرة الله تعالى الموجد للإنسان والنبات معا، بل ولكل المخلوقات التي هي في مرتبتهما من الحدوث. وحينها لا يستطيع الاعتراض على هذا الحكم، لأنه-ببساطة- كان أحد الأطراف التي عملت على إنتاجه، وكيف لا وهو متلفظ مشارك بتعبير كوليولي (CULILOLI)[43] يتفاعل مع الخطاب الموجَّه إليه بشكل إيجابي. تقوم الاستعارة القرآنية إزاء ذلك بإخفاء جَذَّاب للمعاني، بغية إثارة فضول المتلقي الذي تقف كفاءته اللغوية عاجزة أمام إيجاد تأويل مناسب لمنطوقها، فيتم استنفار كفاءاته الأخرى للتوليف بين المعطيات السياقية ومنطوق الاستعارة لإيجاد تمثيل دلالي مناسب لمقصود الآية. ويمكن إيضاح انتقال المتلقي من المعنى الحرفي للآية إلى التأويل الاستعاري، ومن ثمّة إلى الغاية الحجاجية عبر الخطاطة التالية:

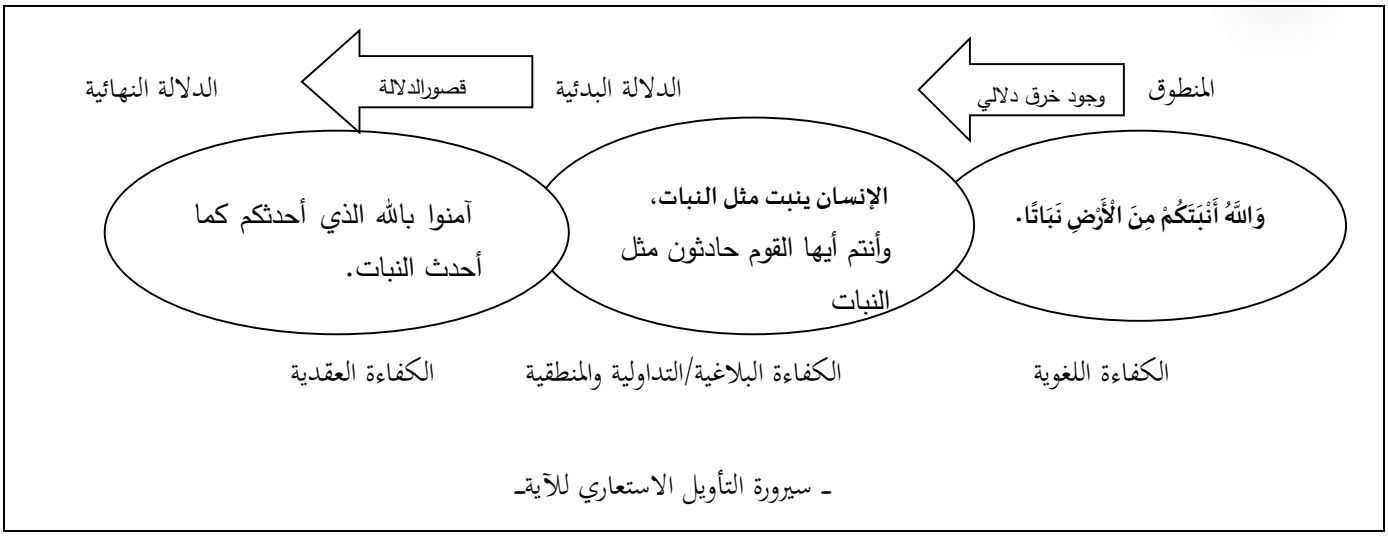

ـ سيرورة التأويل الاستعاري للآية ـ

تمتاز الاستعارة الموظفة في هذا الموضع – شأنها في ذلك شأن الاستعارات القرآنية كلها– في أنها "لا تشتغل – مثل الاستعارة الشعرية– بغاية إنجاز وظيفة جمالية خالصة، بل إنها أسلوب فني يتخذ من المحتوى التصويري والمتعة الجمالية التي تبثها في النفس وسيلة لتحقيق غاية أعمق وأجلّ ألا وهي الإقناع بأحكام الحق سبحانه وتقريرها في القلوب".[44] فهي تنهض دليلا ضمنيا على قدرة الله عزّ وجلّ في إنشاء الإنسان إنشاءً مخصوصا، ولكن ليس في أية صياغة لغوية، وإنما في صياغة جذّابة يندمج فيها المستوى الدلالي العقلي مع المستوى الجمالي الفني اندماجا لا يصلح معه الفصل بينهما.

إن محافظة الاستعارة القرآنية"على أصلها الدلالي وسندها العقلي"[45] من أهم الخصائص التي أسندها لها عبد القاهر الجرجاني في تمييزه لها عن الاستعارة الشعرية، مُنَزِّهًا إيّاها عن التخييل، نظرا لما التصق بهذا المفهوم من صفات سلبية في مراحل معينة من مراحل تطوره كالتضليل والتدليس والإيهام. وكما نزّه الاستعارة القرآنية عن التخييل، اعتبره حجر الزاوية في الاستعارة الشعرية.

3- خصائص المضَمَّنَات القرآنية:

إن المضَمَّنَات القرآنية– على اختلاف أنواعها– تتسم بمجموعة من السمات بما هي مُضَمَّنَات لخطاب أُنْتِجَ بلغة طبيعية، لكنها بالنظر إلى طبيعتها القرآنية، فهي تتسم بسمات أخرى تجعلها متفرّدة عن غيرها من المضَمَّنَات في الخطابات الأخرى..

سنبدأ أولا في بيان الخصائص المشتركة بين المضَمَّنَات القرآنية وغيرها من المضَمَّنَات الأخرى:

3-1 الارتباط الشديد للمُضَمَّنَات بالسياق:

يتسم السياق في علم الدلالة بكونه عنصرا شديد الأهمية، لأن "الدلالات تنشأ كما يقول علماء الدلالة بطريقة سياقية تتحكم فيها القرائن الحالية إلى جانب القرائن الخاصة بنظام اللغة"[46]. ورغم ما للسياق من أهمية، فليس هناك من إجماع حول التحديد الدقيق لمقوماته، لكن "توجد نواة من المقومات متفق بشأنها: المشاركون في الخطاب، والإطار الزمكاني والغاية من الخطاب"[47].

تتحكم في تشكيل المضَمَّنَات القرآنية مجموعة من المعطيات السياقية، فهي من جهة الأطراف المشاركة في الخطاب القرآني مستوعبة لمجموعة من الأصوات المتفاعلة، ومتضمنة لمجموعة من الخطابات المختلفة. يتداخل فيها الإلهي بالبشري؛ حيث يتضمن الخطاب القرآني خطابا للذات الإلهية، وخطابا للأنبياء عليهم السلام، وخطابا لكبراء القوم ووجهائهم. أما بخصوص متلقي الخطاب فقد توفّرت للخطاب القرآني مجموعة من الشروط ما أتاح له بأن يكون" خطابا موجها إلى جمهورين في الوقت نفسه"[48]؛ جمهور محدود نسبيا (الرسول صلى الله عليه وسلم– المؤمنون في مكة– مشركي قريش) وجمهور آخر كوني ممتد (المتلقي المطلق في الزمان والمكان: الإنسان)[49].

تختلف السياقات المولِّدة للمُضَمَّنَات القرآنية تبعا للأنماط التي تندرج تحتها، فالمضَمَّنَات الدلالية تحكمها سياقات اجتماعية تاريخية تهمّ معرفة كون دعوة الانبياء محاولة لإعادة التأسيس للتعاليم ذات المصدر الإلهي بإعادة إحيائها في الأرض بعد أن طالها التحريف والتغيير. وهذه فكرة لا يتم بناؤها في ذهن المتلقي إلا باستحضار قسط وافر من المعطيات الخاصة بالتاريخ العقدي للأقوام التي وُجّه إليها هذا الخطاب وطرق اجتماعهم، لأنهم المستهدفون أساسا بهذه التعاليم الربانية.

تتولّد المضَمَّنَات القرآنية الناشئة عن توظيف المجاز وفق سياق مزدوج؛ سياق لغوي تكمن أهميته في صرف اهتمام المتلقي عن المعنى الحرفي الذي بُنِيَ على أساس خرق دلالي، فيبدو إما غير مقبول بالمرة في حالة الاستعارة (**وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا**)، أو في حالة المجاز المرسل (**جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ**)، أو قاصرا عن الوفاء بمقاصد المتكلم(نوح عليه السلام) في حالة الكناية(**جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ وَاسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ**). لا يمكن الاقتصار على ما هو لغوي محض في إسناد مُضَمَّنَات مناسبة لهذه التعابير المجازية، بل يقتضي الأمر الإحاطة بمعرفة خاصة حول عالم الخطاب من أجل إسناد تأويل مجازي أو كنائي للتعابير الموظفة في الخطاب القرآني؛ فالمجاز يتقدم باعتباره ظاهرة دلالية وتداولية تقوم على تجاوز السياق اللغوي المحض إلى السياق غير اللغوي العرفي أو الثقافي أو الاجتماعي.

يقول طه عبد الرحمان بخصوص ارتباط الاستعارة بالمقام:" حقا، إن الاستعارة هي أبلغ وجوه تَقَيُّدِ اللغة بمقام الكلام، ونعلم أن هذا المقام يتركب من المتكلم والمستمع ومن أنساقهما المعرفية والإرادية والتقديرية ومن علاقاتهما التفاعلية"[50] .

وإذا كانت المضَمَّنَات في اللغة العادية تكون بحكم ارتباطها بالسياق قلقة ومتنوعة، بل ومتعارضة أحيانا، فإن المضَمَّنَات القرآنية ترتهن بالسياق لا في نشأتها فقط، بل في اكتسابها دلالات جديدة وفي اتخاذها تأويلات تستجيب لانتظارات المتلقي. إن هذه النقطة بالذات هي ما يجعل القرآن الكريم خطابا متجددا ومتكيفا مع تطورات حياة المجتمعات الإنسانية.

3-2 المُضَمَّنَات هي نتيجة عملية استدلالية بالأساس:

يشير الاستدلال إلى" مجموع العمليات التي تسمح بأن نستخرج من أعمال الخطاب معنى ضمنيا هو المعنى الذي تنتجه الذات المتكلمة من ناحية، ويعيد بناءه (أو ينتجه) المرْسَل إليه من ناحية أخرى"[51]. وتصنف الاستدلالات بحسب ارتباطها بظروف إنتاج الخطاب وملابساته أو استقلالها عنها إلى صنفين[52]: استدلالات ضرورية مستقلة عن عالم الخطاب وملابساته يندرج تحتها المقتضى، واستدلالات ممكنة رهينة بسياق التلفظ تندرج تحتها المضَمَّنَات.

تعتبر المضَمَّنَات المجال الأمثل للتنبيه على مدى تعقيد الآليات الاستدلالية التي يقوم بها المتلقي من أجل الوصول إلى المعاني الضمنية. والتماسا لفضل توضيح بشأن هذه المسألة، سنحاول تركيز اهتمامنا على الاستدلال باعتباره "عملية تأويلية تتمثل في الربط بين ما يقال صراحة وشيء آخر غير ما يقال"[53]، لأن الاهتمام بإنتاج هذه الملفوظات، مع العلم بغياب بَاثِّهَا في الخطاب القرآني غيابا ماديا مطلقا، يطرح مسألة حساسية البحث في عملية إنتاج هذه الملفوظات في ارتباطها بالذات الإلهية.

يتمّ الربط بين القول (LE DIRE) والمقول (LE DIT) عبر اللجوء إلى السياق الذي يتوسطهما، وبما أن "السياق مسألة سيكولوجية أو معرفية تتفاعل فيه عدة معارف منطقية ثقافية نفسية موضوعية علمية"[54]، فإن استدعاء مختلف الكفاءات الموسوعية والعقدية والمنطقية لدى المتلقي، فضلا عن كفاءته اللغوية يبدو أمرا بديهيا، وذلك في الحساب التأويلي الذي يتم إجراؤه من أجل تحصيل المضَمَّنَات بمختلف أصنافها وتشكلاتها.

يتمّ عند كلّ حساب تأويلي في الخطاب القرآني استنفار الكفاءة اللغوية بما هي كفاءة تعنى بالعناصر الصوتية والمعجمية والتركيبية الدالة في الآية. لا يتمّ استكمال العمليات الاستدلالية المتداخلة طريق الاستنتاج في سبيل الوصول إلى المعاني المضَمَّنَة إلا باستحضار الكفاءة المنطقية للمتلقي، فهي تضطلع بدور جوهري في فك شفرات هذه المضَمَّنَات، إذ إن غالبية استعمالات الكلام الطبيعي تَسْتَخْدِمُ تدليلا منطقيا[55]. يتعلق الأمر في توظيف المتلقي لهذه الكفاءة إما بالعمل على تأويل قياسات مضمرة، حيث إنه من النادر استعمال

الخطابات الطبيعية لقياسات كاملة وفق الأصول[56](مقدمة كبرى- مقدمة صغرى- نتيجة)، أو تَنَبُّهُهُ لما تُخَلِّفُه بعض الاستعمالات شبه المنطقية التي تميز المنطق الطبيعي المنظم لسير اللغة الطبيعية، ذلك أن "ظواهر اللغة تخضع لشروط صدق، ولكنها لا تقتصر جميعها على وصف منطقي صرف"[57]. فعملية الفهم الاستدلالي ليست عملية برهانية[58]، إذ يستطيع المتلقي إجراء عمليات استدلال شديدة التعقيد دون الاستناد إلى حجة أو دليل[59].

3-3 تَفَرُّدُ المُضَمَّنَات القرآنية:

يورد الباحثون في التداولية وتحليل الخطاب خصّيصة مهمة من خصائص المضَمَّنَات، هي إمكانية إنكار المتكلم لها، والتنصل من مسؤولية إصداره لها، بالتواري خلف المعنى الحرفي المصرح به، لأن تحصيل هذه المضَمَّنَات لا يتم إلا وفق استدلالات طبيعية، وهي – كما هو معلوم- استدلالات احتمالية لا يقينية، مما يُقرّر إمكانات دحضها من قِبَلِ المتلقي أو التراجع عنها من قِبَلِ المتكلم. لكن هذا الأمر لا يسري على المضَمَّنَات القرآنية، خصوصا تلك التي تعود إلى الملفوظات المنسوبة إلى الذات الإلهية أو ذوات أخرى معصومة كالملائكة والأنبياء، فهذا من أبعد ما يمكن تصور إلصاقه بالمضَمَّنَات من هذا النوع بالذات، فالكتاب المحتضن لها (كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ) (فصلت 1). ومن أجل وضع حدّ لهذا الإعتقاد فإننا نذهب مذهب عبد الله صولة في اعتبار أن المضَمَّنَات القرآنية –خلافا للمُضَمَّنَات بالخطابات البشرية الأخرى- في الخطاب القرآني عموما، تُوَجِّه المتلقي " توجيها صارما نحو مفهوم [أي مُضَمَّن] بعينه لا نحو مفاهيم[أي مُضَمَّنَات] متعددة مختلفة وربما متناقضة"[60]. يزيد من دقة هذا التوجيه أنها تبلّغ حقائق لا مراء فيها كحقيقة الموت والبعث والحساب؛ فلا مجال إذن لتناقضها أو دحضها فضلا عن التنصل من مسؤولية إصدارها. إنها تحصر مناطق تأويل المتلقي حصرا يصير معه مُلْزَما بالانصياع لما يقصده الخطاب القرآني بالضبط. يمنحها تجدد السياقات وتنوعها ثراء دلاليا، لكنه لا يخرج بها إلى تأويلات قد يدحض بعضها بعضا.

خاتمة:

أمكننا البحث في المضَمَّنَات القرآنية وفي آليات اشتغالها وفي خصائصها الخطابية من الوقوف على ما يلي:

- صعوبة دراسة هذا الصنف الإضماري مقارنة بالاقتضاء، ومرد ذلك إلى ارتباط المضَمَّنَات بظروف وملابسات إنتاج الخطاب.
- استناد الخطاب القرآني بشكل كبير إلى المضَمَّنَات في بناء دلالتها، وفي تحقيق مقاصدها.
- تتسم المضَمَّنَات القرآنية بالتنوع المتأبّي على التصنيف، لارتباطها بالسياقات والظروف المحيطة بالخطاب.

✓ تؤدي المضَمَّنَات الدلالية في الخطاب القرآني وظيفة النقض للمعتقدات الباطلة التي يدين بها المشركون، ثم التأسيس، على إثرها، للمعتقدات الصحيحة.

✓ تجمع المضَمَّنَات المجازية بين الصياغة الفنية الجمالية والوظيفة الحجاجية؛ وتشمل مُضَمَّنَات الاستعارة ومُضَمَّنَات المجاز المرسل، بالإضافة إلى مُضَمَّنَات كنائية تصون كثيرا من المحتويات عن التصريح، وتؤدي أفضل مما تؤديه هذه المحتويات الصريحة عن طريق التعريض الدلالي.

- رغم تنوعها وارتباطها بالسياق، فإن المضَمَّنَات القرآنية توجه المتلقي نحو وجهة محددة ودقيقة، فهي تُوظِّف السياق في توجيهها للدلالة وليس العكس. وبما أنها تُبلّغ حقائق لا مراء فيها، فلا مجال للحديث عن إمكانية التراجع عنها، أو التنصل من مسؤولية إصدارها.
- يستدعي التوصل إلى المضَمَّنَات القرآنية القيام بحساب تأويلي مبني على استدلالات وفق المنطق الطبيعي. تختلف هذه الاستدلالات باختلاف أنواع المضَمَّنَات؛ فالتأويل الدلالي الذي نسنده للمُضَمَّنَات الدلالية تختلف آلياته عن تلك التي نوظفها في التأويل المجازي أو الكنائي للمُضَمَّنَات الاستعارية أو الكنائية، وهكذا دواليك.

- رغم اختلاف الآليات الاستدلالية المؤدية لكل نوع من المضَمَّنَات، إلا أنها تشترك في كونها تتوسل مجتمعة بمختلف الكفاءات المتوفرة لدى المتلقي؛ الكفاءة اللغوية والكفاءة الموسوعية، الكفاءة البلاغية–التداولية والكفاءة المنطقية والكفاءة العقدية.

الهوامش:

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب– دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة–بيروت، ط2005/1، ص17

[2] شارودو باتريك ودومنيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ترجمة حمادي صمود وعبد القادر المهيري، المركز الوطني للترجمة، دار سيناترا–تونس، د.ط/2008، ص 296

[3] دومنيك منغنو، الكلمات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر: محمد يحياتن، الدار العربية للعلوم ناشرون– منشورات الاختلاف– الجزائر، ط2008/1، ص 71

[4] باتريك شارودو ودومنيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، تر حمادي صمود وعبد القادر المهيري، ص 297

[5] ينظر: Catherine Kerbrat Orecchioni,L'implicite, Edition Armand Colin,1ère Ed/1986, p 19

[6] عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغير، مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، افريقيا الشرق، المغرب، د.ط/2006، ص48

[7] صابر الحباشة، مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية، دار صفحات للنشر والتوزيع– دمشق، ط2011/1، ص91

[8] عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغير، مقاربات تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، ص46

[9] Lubna hussein salman, L'implicite dans "A la recherche du temps perdu", thèse de doctorat– P :18 université de Bourgogne, 2013(publication éléctronique),

[10] تقول كاترين كيربرات أوريكيوني في كتابها المضمر، تر. ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة– بيروت، ط2008/1، ص19: "وباختصار، تشكل المواربة القاعدة المعتمدة".

[11] صابر الحباشة، مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية، ص91

[12] عبد السلام عشير،عندما نتواصل نغير، مقاربات تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج ، ص46

[13] طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي– الدار البيضاء، ط1/ 1998، ص112

[14] المضمر –كاترين كيربرات اوريكيوني، تر. ريتا خاطر ص19.

[15] مصطلح "الافتراض المسبق" من الترجمات الاتي اقترحها مجموعة من الباحثين العرب للمصطلح الأجنبي "**Présupposé**". أما نحن في دراستنا فقد اخترنا مصطلح يمتح من التراث هو " المقتضى" مشتقا من ظاهرة الاقتضاء.

[16] Catherine Kerbrat- orechioni, L'implicite, p 25

[17] Ibid

[18] Ibid, p26

[19] Ibid, p 39

[20] Ibid, p26

[21] Oswald Ducrot, Le dire et le dit, Editions de Minuit, 1ère édition/1984, p 22

[22] جار الله الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة– بيروت، د.ط/د. ت، ص**357**

[23] منغنو دومنيك، الكلمات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة محمد يحياتن، الدار العربية للعلوم ناشرون– منشورات الاختلاف– الجزائر، ط2008/1، ص 116

[24] جورج يول، التداولية، تر. قصي العتابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2010/1، ص 72

[25] نفسه

[26] أرمنكو فرانسواز، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، د.ت/ د.ط، ص 53

[27] جورج يول، التداولية، تر. قصي عتابي ص 73

[28] كاترين كيربرات أوريكيوني، المضمر، تر. ريتا خاطر، ص 80

[29] وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر- دمشق، ط1/1986، ج1، ص62

[30] صولة عبد الله، الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، دار الفارابي- بيروت، ط2/2007، ص 267

[31] المرجع نفسه، ص 266

[32] ليس المقصود بالنظريات تلك التي لها ارتباط بالمجال العلمي، "وإنما هي من زاوية نظر الباحثين في الحجاج [هي التي تحاول] أن تقدم حلا لإشكال ما قائم في المجالات الفكرية والأخلاقية والاجتماعية" ينظر عبد الله صولة، الحجاج في القرآن، ص 269

[33] عبد الله صولة، الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، ص 269

[34] ينظر: عبد الله صولة، الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، ص556

[35] عبد العزيز الحويدق، أهم نظريات الاستعارة في البلاغة الغربية، دار كنوز للمعرفة، ط1/ 2015، ص202

[36] جاء في" المعجم الموسوعي للتداولية"، ص435 تعريف الخطاب المجازي " يكون الخطاب مجازيا إذا وفقط إذا كان معنى الجملة لا يوافق معنى المتكلم".

[37] جورج لايكوف ومارك جونسون، الاستعارات التي نحيا بها، تر. عبد المجيد حجفة، دار توبقال للنشر، ط2/2008، ص 29

[38] كاترين كيربرات أوريكيوني، المضمر، تر. ريتا خاطر، ص 171، والفكرة منقولة عن سورل في كتابه " أحداث اللغة غير المباشرة".

[39] عبد الله صولة، الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، ص 576-577

[40] كاترين كيربرات أوريكيوني، المضمر، تر. ريتا خاطر، ص 494

[41] عبد العزيز الحويدق، أهم نظريات الاستعارة في البلاغة الغربية، ص211

[42] نفسه

[43] دومنيك مانغنو، الكلمات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر محمد يحياتن، ص 16

[44] يوسف الادريسي، مفهوم التخييل في النقد والبلاغة العربيين- الأصول والامتدادات-، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية- الرياض، ط1/ 2015، ص 223

[45] نفسه

[46] خلود العموش، الخطاب القرآني – دراسة في العلاقة بين النص والسياق، عالم الكتب الحديث- إربد الأردن، ط1/2008، ص30

[47] دومنيك منغنو، الكلمات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر. محمد يحياتن، ص28

[48] عبد الله صولة، الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، ص 619

[49] يدل على ذلك الاستدلال الحاصل في السورة بآيات الأنفس والأكوان، وهي آيات عامة تخاطب الإنسان عموما في مطلق الزمان والمكان.

[50] طه عبد الرحمان، الاستعارة بين حساب المنطق ونظرية الحجاج، ضمن مجلة المناظرة، السنة الثانية، عدد4، ماي 1991، ص69

[51] باتريك شارودو ودومنيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ص 301

[52] Catherine Kerbrat orecchioni, L'implicite, p24

[53] باتريك شارودو ودومنيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ص 303

[54] عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغير، مقاربات تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج ص50

[55] كاترين كيربرات أوريكيوني، المضمر، تر. ريتا خاطر، ص285

[56] نفسه

[57] باتريك شارودو ودومنيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، تر حمادي صمود وعبد القادر المهيري، ص 301

[58] عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغير، مقاربات تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج ص46

[59] المرجع نفسه، ص47

[60] عبد الله صولة، الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، ص576